سعيد: اللجوء للحجر الصحي الشامل يضر الفئات الفقيرة

قال الرئيس التونسي قيس سعيد، إن فرض الحجر الصحي في ظل موجة تفشي كورونا الحالية، سيضر بالفئات الفقيرة.

جاء ذلك خلال اجتماع طارئ مع قيادات عسكرية وأمنية بالعاصمة تونس، لبحث الوضع الصحي الحالي في ظل موجة تفشي واسعة للفيروس، تشهدها البلاد.

وأفاد سعيد، بأن "تونس في حالة حرب (في إشارة لتفشي كورونا)، وهو ما يستدعي تضافر كل الجهود".

وأردف: "لا يمكن اللجوء إلى حجر صحي شامل (..) هناك أشخاص بؤساء وفقراء إذا لم يعملوا لا يأكلون".

ودعا إلى "التفكير مع كل المؤسسات المعنية في الدولة حول تصور جديد لمواجهة هذا الوضع الصحي".

وشدد أن "المسؤولية الوطنية لا تقوم على الحسابات السياسية أو التنافس أو المبارزة بل ترتكز على توحيد الجهود والإجراءات التي يتعين اتخاذها في الفترة القادمة".

وذكر أن المقترحات المقدمة حول مواجهة هذا الوضع "يجب تنزيلها في إطار مختلف يراعي ليس فقط الجوانب العلمية، ولكن أيضا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية".

وفي ظل الوتيرة السريعة لتفشي كورونا، حيث باتت البلاد تسجل إصابات يومية تفوق الـ5 آلاف، فيما أعلنت السلطات التونسية، أن "الوضع في البلاد خطير".

8
الاثنين 25 من ذي القعدة 1442 هـ/ 5 يوليو 2021 – السنة الخامسة عشر – العدد 3903 E
الوسط
Monday 5th July 2021 - 15 th year - Issue No.E 3903
alwasat.com.kw

67 إصابة بالاختناق وفق مسؤول في الهلال الأحمر

جيش الاحتلال يصيب 68 فلسطينياً بمواجهات شمالي الضفة

الاحتلال يعتقل فلسطينيين

أصاب الجيش الإسرائيلي، 68 فلسطينيا خلال مواجهات شمالي الضفة الغربية المحتلة، بحسب مسؤول في الهلال الأحمر.

وقال مدير مركز الإسعاف والطوارئ في الهلال الأحمر بمدينة نابلس (شمال)، أحمد جبريل، للأناضول، إن طواقم الهلال تعاملت مع 68 إصابة خلال مواجهات اندلعت في بلدة "بيتا" جنوبي نابلس.

وأوضح جبريل أن الإصابات توزعت بين 67 حالة اختناق جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع، وإصابة واحدة بحجر، وجرى علاجها كلها ميدانيا.

وبوتيرة شبه يومية، تشهد "بيتا" احتجاجات رافضة لإقامة البؤرة الاستيطانية "أفيتار" على "جبل صَبيح".

وأخلى مستوطنون، بؤرة "أفيتار" الاستيطانية، ضمن اتفاق أُبرم مع الحكومة الإسرائيلية، برئاسة نفتالي بينيت، حسب إعلام عبري.

قالت هيئة البث الإسرائيلية (رسمية) إن الحكومة توصلت إلى اتفاق مع المستوطنين لإخلاء النقطة الاستيطانية العشوائية "أفيتار".

وأوضحت الهيئة أن الاتفاق لا يتضمن هدم منازلها وإعادة الأراضي المقامة عليها إلى أصحابها. ولهذا، يرفض الفلسطينيون هذا الاتفاق.

«حماس» تحمّل إسرائيل مسؤولية التصعيد بغزة

حمّلت حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، إسرائيل، المسؤولية الكاملة عن تداعيات استمرار تصعيدها على قطاع غزة. جاء ذلك في بيان للمتحدث باسم الحركة، فوزي برهوم، وصل وكالة الأناضول نسخة منه.

وقال برهوم: "يتحمل الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن التبعات والنتائج المترتبة على استمرار التصعيد".

وتابع: "نثق بحكمة وقدرة المقاومة الفلسطينية وفي مقدّمتها كتائب القسام (الجناح المسلّح لحماس)، في كيفية التعامل مع العدو وإرباك ساحته، وحماية الشعب والدفاع عنه".

وأوضح أن إسرائيل تحاول من خلال قصفها لغزة "فرض معادلات جديدة على المقاومة".

والسبت، قصفت طائرات حربية إسرائيلية موقعين لكتائب القسام، في غزة، ردا على ما قالت تل أبيب إنه استمرار إطلاق "بالونات حارقة" من القطاع باتجاه إسرائيل.

وقال جيش الاحتلال، عبر تويتر، إن "طائرات مقاتلة هاجمت موقعا لإنتاج الأسلحة تابعا لحركة حماس، ومنصة إطلاق صواريخ". وزعم أن "الهجمات جاءت ردا على استمرار إطلاق البالونات الحارقة تجاه الأراضي الإسرائيلية".

و"البالونات الحارقة" هي بالونات يتم ربطها بمواد قابلة للاشتعال، وبدأ الفلسطينيون استخدامها في مايو 2018، كأسلوب احتجاجي على اعتداءات الجيش الإسرائيلي بحقهم.

وقصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي، الخميس، مواقع في غزة، ضمن ما قالت أيضا إنه رد على إطلاق "بالونات حارقة" من القطاع.

ولا تزال إسرائيل تواصل اعتداءاتها في القدس، لا سيما عبر اقتحام مستوطنين للمسجد الأقصى بوتيرة يومية، بالإضافة إلى عمليات هدم لمنازل فلسطينيين وتهجيرهم لصالح مستوطنين.

كما تمنع إسرائيل إعادة إعمار غزة، وتواصل حصارها للقطاع، حيث يعيش أكثر من مليوني فلسطيني، منذ أن فازت حركة "حماس" بالانتخابات التشريعية، في 2006.

اليمن: «الانتقالي» يدفع بتعزيزات عسكرية إلى أبين

اتهم مسؤول يمني، المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيا بدفع تعزيزات عسكرية صوب محافظة أبين (جنوب) لـ"تفجير الأوضاع فيها".

وقال مستشار وزير الإعلام، مختار الرحبي، للأناضول، إن "الانتقالي دفع بتعزيزات عسكرية تضم مدرعات وعربات عسكرية إماراتية (لم يحدد حجمها) نحو أبين".

والجمعة، أعلنت القوات الحكومية، في بيان، سيطرتها على مدينة "لودر" التابعة لأبين عقب مواجهات مع مسلحي المجلس الانتقالي، أوقعت قتلى وجرحى (لم تذكر عددا).

وذكر البيان أن "المواجهات اندلعت إثر رفض مدير شرطة مدينة لودر المقال تسليم مقر الشرطة لمدير جديد معين من وزير الداخلية إبراهيم حيدان".

وأضاف الرحبي: "هذه التعزيزات قدمت من معسكرات الانتقالي في العاصمة المؤقتة عدن بغرض تفجير الأوضاع عسكريا في أبين".

وتابع: "الانتقالي يبحث عن طريقة للهروب من الإشكالات التي يواجهها جراء فشله في توفير الخدمات للمواطنين في عدن"، دون مزيد من التفاصيل. ولم يتسن الحصول على تعليق من المجلس الانتقالي الجنوبي حول ما ذكره الرحبي حتى الساعة (15:50 ت. غ).

وفي سياق متصل، اتهم المجلس الانتقالي، السبت، القوات الحكومية بالسيطرة على معسكر الحزام الأمني التابع له في مدينة لودر بأبين.

وجاء هذا الاتهام خلال اجتماع عقده رئيس الانتقالي عيدورس الزبيدي، بقادة عسكريين وأمنيين من المجلس، فيما لم يصدر تعليق فوري من الحكومة اليمنية حول الأمر.

التحالف يعلن تدمير زورقين مفخخين للحوثيين

أعلن التحالف العربي، تدمير زورقين مفخخين للحوثيين في محافظة الحديدة الساحلية غربي اليمن. جاء ذلك في بيان صادر عن التحالف العربي أوردته وكالة الأنباء السعودية الرسمية "واس".

وأفاد التحالف بأن قواته "نجحت في إحباط هجوم عدائي وشيك باستخدام زورقين مفخخين من قبل المليشيا الحوثية الإرهابية". وأضاف أنه "تم تدمير الزورقين المفخخين بمنطقة الصليف في الحديدة أثناء التجهيز للعملية"، دون ذكر هدف محدد لعملية الحوثيين. بدورها، نقلت وكالة أنباء "سبأ" التابعة للحوثيين، عن مصدر أمني (لم تسمه)، قوله إن "طيران العدوان (التحالف) استهدف بغارتين مديرية الصليف في انتهاك سافر لاتفاق السويد"، دون تفاصيل.

من جانبه، قال وزير الإعلام والثقافة والسياحة اليمني معمر الإرياني، إن "إحباط محاولة الهجوم الإرهابية التي خططت لها مليشيا الحوثي باستخدام زورقين مفخخين، تؤكد من جديد الخطر الجدي الذي يمثله استمرار سيطرتها على أجزاء من سواحل محافظة الحديدة على أمن وسلامة السفن التجارية وناقلات النفط وخطوط الملاحة الدولية". وأضاف مغردا عبر تويتر، مساء السبت، أن "استخدام مليشيا الحوثي موانئ الحديدة، الصليف، ورأس عيسى (تتبع محافظة الحديدة) لتجهيز وإطلاق القوارب المفخخة المسيرة عن بعد.

مصر: نتوقع من مجلس الأمن دفع الأطراف لمفاوضات مغايرة حول السد

قال سامح شكري وزير خارجية مصر، إنه يتوقع من مجلس الأمن دفع أطراف أزمة سد النهضة الإثيوبي، لاستئناف المفاوضات بشكل مغاير عن الماضي.

جاء ذلك في تصريحات هاتفية لشكري مع قناة "القاهرة والناس" المصرية الخاصة، بعد إعلان انعقاد جلسة بمجلس الأمن حول السد الخميس المقبل.

وحول تحديد جلسة الخميس، قال شكري: "الأمر ليس بمفاجأة، فنحن نعمل للوصول لهذه النتيجة من شهر أو شهرين حين وضح تعثر المفاوضات مع إصرار إثيوبيا على الملء الثاني (يوليو الجاري) دون اتفاق".

وكان مندوب فرنسا الأممي نيكولا دي ريفيير، الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية لمجلس الأمن هذا الشهر، قال الخميس، إنه لن يكون بمقدور المجلس حل الخلاف بين مصر والسودان وإثيوبيا حول سد النهضة، باعتباره الأمر "خارج نطاق" المجلس، لكنه سيدعو الدول الثلاث للتفاوض.

وحول تعليق رئيس المجلس، قال شكري: "تصريحات دو ريفيير لم تصدر عن مجلس الأمن ولكنها صادرة عن رئاسة المجلس وهو تعبير عن موقف المندوب الفرنسي".

وتابع: "وربما هذا التعليق لم يأخذ في الاعتبار التنسيق الكامل مع فرنسا، ولكنه شعور بأهمية تزكية المفاوضات، وهذا أمر دائما ما نزكيه".

واستدرك: "لكن بالتأكيد في هذه المرحلة نتوقع ما يزيد عن ذلك من المجلس في إطار دفع الأطراف وحثها أن تستأنف المفاوضات بشكل مغاير عن الماضي بشكل فيه تعزيز لدور الاتحاد الإفريقي والمراقبين للتوصل لحل".

وبشأن المنتظر من الجلسة، قال شكري: "توقعاتنا لابد أن تكن في حدود (..)، فالأمر ليس باليسير والهين خاصة أن الموافقة على عقد جلسة مجلس الأمن جاء بعد جهود شاقة واتصالات كثيفة على كافة المستويات للانعقاد".

وأضاف: "أما مخرج الجلسة هذا أمر آخر وعلينا أن نأخذ في الاعتبار تردد المجلس بشكل واضح لتناول مثل هذه القضايا فهو يحاول الابتعاد عنها في ظل مصالح متضاربة (للدول)".

رحب السودان بعقد الجلسة، بعد يوم من رفض إثيوبيا، مجددا تمسك بلاده بالرعاية الإفريقية للمفاوضات المتعثرة منذ أشهر.

وفي 22 يونيو الماضي، بعثت الخارجية السودانية رسالة إلى مجلس الأمن، تطلب عقد جلسة "في أقرب وقت ممكن" حول السد. وستكون جلسة الخميس ثاني انعقاد للمجلس بشأن السد الإثيوبي، إذ عقدت قبل عام أخرى مماثلة انتهت بحث الأطراف على الحوار تحت قيادة الاتحاد الإفريقي.

وتُصر أديس أبابا على ملء ثان للسد بالمياه يُعتقد أنه في يوليو الجاري وأغسطس المقبل، بعد نحو عام على ملء أول، حتى لو لم تتوصل إلى اتفاق وسط مخاوف مصرية سودانية من تضرر حصتهما المائية.

سد النهضة

رفض ليبي لأي قاعدة دستورية تعيد البلاد إلى حكم الاستبداد

أعلنت مؤسسات سياسية وحزبية وعسكرية في ليبيا، رفضها تمرير أي قاعدة دستورية للانتخابات المقبلة، تسمح بعودة البلاد إلى حكم الفرد والاستبداد، عبر السماح بترشح "من كان سببا في إراقة دماء الليبيين".

جاء ذلك في بيانات لكل من رئيس المجلس الأعلى للدولة (نيابي استشاري) خالد المشري، وحزب "العدالة والبناء"، وقوة حماية غرب طرابلس (تابعة للجيش)، غداة إعلان فشل ملتقى الحوار السياسي بجنيف، في التوصل إلى توافق حول قاعدة دستورية تُجرى على أساسها انتخابات برلمانية ورئاسية في 24 ديسمبر المقبل.

وقال المشري، في بيان عبر صفحته على فيسبوك، إن الحوار تعثر بسبب "محاولة فرض انتخابات دون شروط محددة للترشح كمنع ترشح العسكريين ومن يحملون جنسيات دول أجنبية".

وثمة تخوفات في ليبيا من تمرير قاعدة دستورية بلا شروط للترشح، بما يسمح بأن يترشح للرئاسة اللواء المتقاعد خليفة حفتر، قائد المليشيا التي قاتلت لسنوات حكومة الوفاق الوطني السابقة، المعترف بها دوليا.

وتابع المشري: "انزع البذلة العسكرية (يقصد حفتر) وتخلى عن الجنسية الأجنبية (أمريكية) وسوّي وضعك القانوني مع جرائم الحرب، لكنك ستُهزم بصناديق الاقتراع كما هُزمت بصناديق الذخيرة".

وفي أبريل 2019، شنت مليشيا حفتر هجوما عسكريا فاشلا للسيطرة على العاصمة طرابلس (غرب)، مقر الحكومة المعترف بها دوليا، لكن الجيش تمكن من طردها في يونيو 2020.

وقال حزب "العدالة والبناء"، في بيان عبر صفحته على فيسبوك، إن "ملتقى الحوار السياسي والنتائج المترتبة عنه، تتطلب مشاركة سياسية جامعة لكل القوى والتيارات السياسية الوطنية بدون إقصاء".

وأردف أن هذا ما يتطلع إليه الحزب "بما يحقق بناء دولة مدنية مستقرة ترفع معاناة الشعب، وترفض العودة للاستبداد وحكم الفرد".

وطالب الحزب "البعثة الأممية بالاستمرار في مسعاها لعقد ملتقى الحوار في أقرب وقت ممكن مع الإعداد لهذا اللقاء بشكل أفضل والتركيز فيه على خارطة الطريق المعتمدة".

وتنص خريطة الطريق المعتمدة سابقا، برعاية الأمم المتحدة، على إجراء استفتاء على مشروع مسودة الدستور قبل الانتخابات، لكن فريقا ليبيا يدعو لتأجيل الاستفتاء إلى ما بعد الانتخابات، واعتماد قاعدة دستورية مؤقتة، بسبب ضيق الوقت ووجود عقبات لوجستية.

الدبيبة: نرفض سيطرة أي جهة داخلية تحاربنا وممولة من الخارج

أعرب رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة، عن رفضه الخضوع لسيطرة أي جهة داخلية تشن حربا في البلاد بدعم وأموال من الخارج.

جاء ذلك في بث مصور مباشر عبر منصة "حكومتنا" الإلكترونية، أجاب فيه الدبيبة عن أسئلة مواطنين رصدتها المنصة عبر تعليقاتهم على إعلان ترويجي لبث يظهر فيه رئيس الحكومة، بحسب مراسل الأناضول.

وقال الدبيبة: "عنواننا واضح، عنواننا السلم ولا حرب وعدم التدخل في ليبيا".

وفي 16 مارس الماضي، تسلمت سلطة انتقالية منتخبة، تضم حكومة وحدة ومجلسا رئاسيا، مهامها لقيادة البلاد إلى انتخابات برلمانية ورئاسية، في 24 ديسمبر المقبل.